

قواعد الممارسة السياسية التأصيل والواقع

د. خالد سعيد

الجهة السلفية



الجبهة السلفية بمصر

تمهيد

تعيش كثير من البلدان العربية اليوم حالة من الثورة وما يليها عادة من فورة في الحريات وانفتاح في العمل السياسي؛ وبينما يركز كثير من النظار والباحثين على أهمية قضية "فقه الواقع" لمواكبة المتغيرات؛ فقد يغفل فريق من الناس عن مسألة الانضباط الشرعي وتوجيه مسيرة العمل السياسي من خلالها باعتبارها "الضمير الحي" الذي لا ينبغي أن تعتريه الغفلة أو يدركه الفتور، كما تبقى سؤالات ملحة في عقول كثير من الإسلاميين عن مدى مشروعية مثل هذه الممارسات؛ وسنحاول إرساء قواعد السياسية مؤصلة من مصادرها العلمية؛ وسنعمد بعدها إلى نموذج عملي تطبيقي نبرز فيه هذه القضية من خلال هذين المحورين.

أولاً: أهمية الدراسة

١- الأهمية العلمية:

- * أهمية السياسة في علوم الشريعة.
- * حاجة المكتبة الإسلامية للعلوم السياسية التطبيقية.

٢- الأهمية العملية:

- * خطورة السياسة في إدارة شؤون الأمة.
- * وجود كيان إسلامي هو عمل سياسي بذاته.
- * الممارسة السياسية أحد شقي التدافع الحضاري.
- * الانفتاح السياسي نتيجة التغيرات الجذرية في المنطقة.

ثانياً: مفهوم قواعد اللعبة السياسية من يضعها و كيفية تشكلها

يعتمد تشكيل اللعبة السياسية على كيفية توزيع القوى على أطرافها ومدى تأثيره على العلاقات بينها؛ لذا فمن المهم معرفة أنواع القوة المختلفة وأشكال الممارسات السياسية المبنية على توزيعها؛ ومدى أهمية هذه العناصر وتأثيرها على استقرار أو اضطراب الدول.

أ- أنواع القوة

القوة مصطلح مركزي في العلوم السياسة كأحد أهم العلوم الاجتماعية، كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن سائر أنواع النشاط الإنساني حتى أن لازويل ينص على: "أنا عندما نتحدث عن علم السياسة فإننا نتحدث عن علم القوة أو القدرة".

ويقسم بعض العلماء القوة من حيث الشرعية إلى:

- ١- قوة قانونية (السلطة): وتتمثل في رؤساء الدول والحكومات وما يتبعها من مؤسسات كالجيش والشرطة.
- ٢- قوة معنوية (النفوذ): وهي رغم تأثيرها الخطير إلا أنها غير رسمية ولا تكتسب صفة قانونية كرجال الدين وشيوخ العشائر ورجال الأعمال وغيرهم.

أما أنواع القوة من حيث طبيعتها فهي:

- ١- القوة الناعمة: وتهدف إلى كسب القلوب والعقول، عن طريق الإقناع والدبلوماسية كالإعلام والدعاية السياسية والتعامل المباشر أو غير المباشر، وهي الأهم بين أشكال القوة المختلفة إذ تعني القدرة على الإلهام وغرس الولاء لإنشاء الالتزام بالحب ودفن الناس للتضحية بأنفسهم أو مصالحهم في سبيل قناعة ما؛ كالدين أو القومية. وتقوم المؤسسات الدينية كالمسجد أو الاجتماعية كالأسرة بدور بارز في هذا المضمار.

٢- **القوة الصلبة:** وتهدف لإخضاع العدو وكسر إرادته بالعنف أو العصا وتمثل هيمنة الدولة كالجيش والشرطة، وتعد حلاً أخيراً في السياسة المدنية العادية، إلا أن وجودها يظل داعماً لعدد من العلاقات السياسية والعصا التي تبقى قابضة في الخزانة هي أكبر العصي الموجودة.

- ويدخل فيها العقوبات السلبية (المنع أو الحصار) لدولة أجنبية أو لمواطني الدولة - ولو ضمناً - بالحرمان من بعض حرياتهم إذا لم ينحازوا للنظام أو ينفذوا تعليماته.

٣- **القوة الذكوية:** وتقوم على توقع الفائدة، عن طريق المغريات كالمقايضة^(١) بالمال والمناصب والمنح والمعونات والتسهيلات المختلفة، وهي أكثر شيوعاً وكفاءة من قوة "العصا".

ب - الممارسات السياسية المبنية على توزيع القوى

يُعد المدلول النمطي لميزان القوى السياسية أكثر المدلولات استخداماً وتطبيقاً من أطراف الصراع السياسي المختلفة، ويرتبط بتحقيق هدف معين - بما يجب أن يكون - وليس بما هو قائم فعلاً، وذلك على صعيد التصور والإعداد الاستراتيجي لا الممارسة.

وتتنوع سياسات ووسائل تحقيق ميزان القوى في حالة الدول والكتل الإقليمية كالاتي:

※ **المؤتمرات:** لتسوية المنازعات والاتفاق على مبادئ جديدة لتوزيع القوة في إطار من الشرعية.

※ **سياسة فرق تسد:** بالعمل على إضعاف طرف آخر بالتفريق بينه وبين حلفائه، أو منع مجموعة من الكيانات الضعيفة من التحالف، أو عرقلة قيام قوى كبرى أو تفتيتها.

※ **التحالفات:** تجمع قوتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى، وتتسم التحالفات عند تعدد القطبية بالمرونة والتبدل.

(١) تعتبر المقايضة أساس العلاقات الاقتصادية لكنها مع ذلك في غاية الأهمية سياسياً.

***رمانة الميزان:** ويُقصد بها انحياز طرف قوي جداً - غير منحاز - إلى أحد المحاور المتصارعة لتعرضه للتهديد أو للإبقاء على توازن القوى.

***التدخل:** دفاعياً، أو هجومياً، بشكل ظاهر أو مستتر لحماية المصالح.

***عدم التدخل:** وتعني الحياد للحفاظ على ميزان القوة كما هو أو حصر- الصراع في نطاق ضيق أو حماية حقوق المحايدين.

***الإثناء:** وتتبع عندما يسعى طرف ما للإخلال بميزان القوة القائم، فتحاول بعض القوى الكبرى إثناءه عن طريق **الدبلوماسية** "الإقناع"، أو عن طريق **العنف** "الإكراه".

***التعويضات الإقليمية:** وتكون بين الدول بعد الحروب، ويدخل فيها اقتسام القوى الكبرى لمناطق النفوذ.

***المناطق الفاصلة (العازلة):** بزرع كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية، لتقليل احتمالات الصدام المباشر.

***التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح.**

***الحرب:** إذا ما فشلت كل أو بعض السياسات السابقة في تحقيق توازن القوى؛ فالقوة العسكرية تكون هي الملاذ الأخير.

أما في حالة الجماعات والأحزاب والقوى المحلية، وعند اختلال ميزان القوة ووجود طرف ضعيف وآخر قوي؛ فإن أساليب الممارسة السياسية تتنوع كالتالي:

أولاً: من جهة الطرف الضعيف تتبع السياسات التالية.

***الإذعان:** ويكون نتيجة للضغوط.

***التنازلات:** وهي إما جزئية أو كلية وقد تكون متبادلة أو من طرف واحد، والأسئلة المهمة هي: ما الذي يتم التنازل عنه ومتى يكون وكيف؟

***التجنب:** ويعني الهروب من المنافسة فضلاً عن المواجهة وذلك في حالة تيقن الخسارة، بنقل النشاط إلى ساحة أخرى.

المواجهة: وتكون مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك تحتاج إلى تحديد الهدف بوضوح والنصر- بالحيلة.

المعالجة: وذلك بتقوية نقاط الضعف.

وغالبا ما يكون هناك دمج بين أكثر من أسلوب.

ثانياً أما الطرف القوي فيتبع ما يلي.

الإزاحة: استئصال الخصم عضوياً في حالة القوة المفرطة.

الاستيعاب: تقديم مكاسب مهمة للخصم لخفض سقف أهدافه.

التحالف: مع طرف لمواجهة طرف آخر مرحلياً، حتى لو اختلفت أهدافهما النهائية.

المهادنة: لعدم وجود مصلحة حالية في الصدام.

المشاغلة: جعل الطرف الأضعف في حالة إنهاك لكي لا يقوى.

التجنب: كتجنب الدولة لـ "أصحاب النفوذ" كعلماء الدين أو رجال القبائل.

توظيف الطرف الآخر: باستخدامه إلى حين، لعدم التشتت، ثم التفرغ له.

أما في حالة تعادل القوى أو تكافؤ الفرص فإن القوى المتعددة غالباً ما تلجأ للتفاوض والذي يقوم على فن المساومة والذي يهدف إلى تحصيل أعظم المكاسب وتقديم أقل التنازلات.

ج- استقرار النظم السياسية (نموذج إيستون)(١).

تتسم العلاقة بين الدولة ومواطنيها غالباً بالتبادلية والتعاقد الضمني على خضوعهم لسلطتها في مقابل توفيرها الحماية والشرطة والنظام التعليمي والحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي، كما يدفعون الضرائب في مقابل الخدمات. وعندما تؤدي الدولة ما عليها فإنهم يصبحون أكثر طاعة لها وبالتالي يصبح النظام أكثر استقراراً.

(١) انظر الرسم التوضيحي رقم ١.

ويعتبر "منهج النظم" من أهم المناهج المستخدمة في تحليل النظام السياسي ويعبر عنه نموذج "ديفيد إيستون"^(١) ويرسم الصورة العامة التي يتفاعل بها النظام مع بيئته المحيطة، ومعرفة كيفية أدائه وعمله، كنظام متكامل مقسم إلى أجزاء وعناصر مختلفة.

ويتلخص في أن سياسة أية دولة هي المحصلة النهائية للتفاعل بين البيئة والنظام السياسي فيها والذي يستقبل مجموعة من المدخلات تعبر عن مطالب أو قدر معين من التأييد أو المعارضة أحياناً فيقوم بالتفاعل معها ومن ثم الاستجابة لها في صورة مخرجات تتمثل في قرارات وقوانين وسياسات تعود مرة أخرى إلى البيئة الداخلية لحل مشكلاتها والتفاعل معها إما ايجابياً فيعود ذلك في صورة تأييد للنظام أو سلبياً فيعود في صورة معارضة أو مطالب للنظام في عملية تعرف بالتغذية الاسترجاعية.

ومن مزايا هذا النموذج:

* فهم النظم السياسية المختلفة وطرق أدائها وفعاليتها وعلاقتها بالنظام الاجتماعي الكلي.
* توقع السلوك السياسي والتعامل معه مسبقاً.
وأمأ عيوبه:

* لا يحدد مركز التأثير في أجزاء النظام المختلفة.

* يمثل تبسيطاً شديداً لعملية غاية في التعقيد.

* أهمل مطالب وآثار البيئة الخارجية^(٢).

* صعوبة توقع أثر تغير جزء من النظام على الأجزاء الأخرى.

ومع ذلك يبقى هذا النموذج مهماً ومفيداً لدراسة وفهم النظم السياسية، وإن كان لا ينبغي الاقتصار عليه وحده.

(١) Easton , David , A frame work for political Analysis (New Jersey : prentice hall , inc., 1965)
(٢) قام إيستون بتعديله ليشمل البيئة الخارجية فيما بعد.

د- قواعد اللعبة السياسية:

القاعدة الأولى: السياسة هي حرب بلغة أخرى.

السياسة مبنية أصلاً على الصراع أو التدافع^(١)، حتى يمكننا القول بأن: " السياسة هي حرب بلغة أخرى؛ إذ أن المنظرين السياسيين والعسكريين يعرفون الحرب بأنها مظهر من مظاهر السياسة، أو هي كما يقول كلاوزفيتز^(٢): استمرار للسياسة بوسائل أخرى".

فالسياسة حلبة صراع حول ماهية الأهداف التي ينبغي تحقيقها بالقوة - على اختلاف أنواعها - من خلال مقدمتين: " ما هي الرؤية التي تنتصر؟" و " من يدير الدفة؟" ويتبنى هذه الرؤية كثير من علماء الجيوبوليتيكا فيُعرف روبرت دال القوة بأنها: "قدرة الحكومة على تحقيق المراد في مواجهة المعارضة وتتمثل في دفع الناس إلى القيام بعمل أشياء لم يكونوا ليقوموا بها بمحض إرادتهم"^(٣). أما سبيكمان فينص على أنها: "القدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات"^(٤)

والصراع نوعان:

- ١- وجودي (صفري أو حربي): ولا يعني بالضرورة القضاء على العدو بنيوياً ومؤسسياً، ولكن يكفي أن يتخلى عن أهدافه ومبادئه وعقيدته التي انعقدت من أجلها الصراع.
- ٢- تنافسي (سياسي): وتستخدم فيه القوى الناعمة، أو الصلبة في مستوياتها الدنيا. ويمكن طرح الصراع العربي الإسرائيلي كمثل مهم لفهم نوعي الصراع، فقد عمد النظام في مصر- ما قبل ثورة ٢٥ يناير إلى تخويف الشعب المصري والمحيط العربي بتصوير الصراع على أنه صفري أو وجودي فقط!! وتستعمل فيه القوة الصلبة في أشد صورها بمعنى أن أي رد فعل على الانتهاكات

(١) قال تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) ، وقال عز من قائل: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْجَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا).

(٢) كارل فون كلاوزفيتز : فيلسوف ومنظر عسكري ألماني

(٣) Dahl, Robert A., The Concept of Power , Behavioral Science, 2:3 (1957:July) ويرى راتزل أن:

"الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة"

(٤) جوليان لايدر ، حول طبيعة الحرب ، مركز الدراسات العسكرية ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٨١م ، ص ٧٥.

الإسرائيلية يساوي حالة الحرب!! وذلك لتبرير وتمرير مبدأ الإذعان للعدو وعدم الرد مطلقاً. ولا يخفى ما في هذا الطرح من تغافل متعمد للصراع السياسي أو التنافسي والذي تستعمل فيه القوة الناعمة أو " الصلبة في مستوياتها الدنيا" بمعنى أن يكون الرد على الانتهاكات هو ممارسة ضغوط مقابلة.

وتُعدُّ نظرية الصراع من أهم النظريات في العلاقات الدولية وربما في الممارسات السياسية ككل وتتعدد أدوات الصراع كالتهديد، والتفاوض، والضغط، والاحتواء، وغيرها وتتغير طبقاً لمتغيرات الموقف، وتتعدد أسباب الصراع ما بين سياسية أو سيكولوجية أو جيوسياسية أو ديموجرافية وأهمها:

- *العقائدية أو الأيديولوجية: وهي الأخطر.
- *والمادية بهدف السيطرة على الموارد والثروات.

القاعدة الثانية: الممارسة السياسية هي إدارة الأوضاع المعقدة.

الممارسة السياسية تتعامل بالأصالة مع مجموعة من الأوضاع المعقدة والمتداخلة وللتحكم في خيوط اللعبة السياسية ينبغي أن يعرف من يمارس العمل السياسي نوع الصراع المحتدم بينه وبين خصومه ورؤية الطرف الآخر له بدقه والابتعاد عن الأمنيات؛ فطبيعة التدافع تقوم على عاملين:

أولاً: وضوح الرؤية:

وتعني يقظة السياسي لنوعية وماهية الصراع فلا يصلح أن يتصور أنه تنافسي بينما هو صفري عند الطرف الآخر أو العكس، كما يجب أن يعرف كيف يستغل اختلال ميزان القوى بين الأطراف المختلفة لإنهاء الصراع لصالحه؛ فالقوة التي لا تتمكن من فرض إرادتها هي قوة وهمية. ولا يرتبط مفهوم القوة وقدرتها على تحقيق المصالح بالسوء والفساد بالضرورة، فالعامل المحدد لأخلاقية القوة هو مدى استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين.

وذلك لأن السياسة هي: "فن القوة وتوزيعها بالتحديد أو الإضعاف أو الكسر" أو هي: "فن إدارة الدولة عن طريق إعادة توزيع القوى بين كافة الأطراف داخلياً وخارجياً"^(١). ولذلك فأهم وظائف هذا العلم هي الإجابة على ما يلي:

أ - ما مقدار القوة التي يتمتع بها كل طرف من أطراف اللعبة.

ب - من يمارس تلك القوة أي (كيفية توزيعها)؟

• وعلى سبيل المثال: لم يكن مجدياً أبان فترة حكم جورباتشوف مناقشة "توزيع القوى"

في موسكو بين

الإصلاحيين والمحافظين بينما يتم التغافل عن مناقشة "مقدار قوة روسيا" في السيطرة

على الجمهوريات

التابعة لها بما يعني انهيار السلطة المركزية!!

ج - ما هي أهداف كل طرف في هذا الصراع؟

د - ما هي شروط عمل القوى^(٢) التي تشكل اللعبة السياسية؟ مثل مدى شرعيتها وإمكانية

تحجيمها والسيطرة عليها؟

ثانياً: إدارة موازين القوى

يقول ريمون أورن: "إن ميزان القوى ليس من طبيعة واحدة، ولا يخضع دائماً لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن، بل يخضع أيضاً لطبيعة الدول والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة"^(٣). وعلى هذا فدهاء اللاعب السياسي وحنكته يعد أحد أهم أركان ميزان القوة حيث يعمل على زيادة نقاط قوته لمواجهة التهديدات والضغط على نقاط ضعف الخصم وتحويلها إلى فرص، ثم العمل على تحويل كل ذلك إلى نتائج.

(١) يراجع: جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص ٤٣.

(٢) Leiserson, Avery. Parties and Politics: An Institutional and Behavioroal Approach. 1st ed. New York: Knopf, 1958.

(٣) <http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm>

ويبدو أن الفكرة المركزية لتوازن القوى هي "كيفية توزيعها بين الأطراف المختلفة"؛ إلا أنها قد تزيد أو تنقص ولذلك فليس لهذا الميزان صورة ثابتة، إذ تتعدّد صورته بحسب عدد أطراف اللعبة وما تمتلكه من أدوات ومصادر للقوة كالتالي:

أ - توازن القوى المتعدد الأقطاب (المعقد):

قد يصل عدد قليل من أطراف الصراع إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهم توازن للقوى، يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية أو المحلية بحسب نطاقه.

ويشترط "مورجانتو" ألا تقل الأطراف عن ثلاثة (فالثنائي بسيط)، وأن يترتب عليه استقرار وحفظ استقلال كل الأطراف مهما كان أحدها ضعيفاً. فطبيعة هذه الصورة أنها تنافسية ويغلب عليها الطابع الدبلوماسي.

ب. التوازن الثنائي (البسيط):

ويقوم على بروز كتلتين سياسيتين أو دولتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، وغالباً ما يكون إقليمياً وتبدو خطوط العلاقات أكثر وضوحاً بالنسبة للأطراف الأخرى؛ فالدبلوماسية فيه أقل فاعلية ويمثل فترة استقرار قلق ومضطربة وقصيرة الأمد تمهد لمرحلة الحرب؛ لأن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

القاعدة الثالثة: ضبط الأهداف دقة وتركيزاً وترتيباً^(١).

لتحقيق الأهداف المنشودة في أي صراع سياسي وتجنب ردود الفعل والتصرفات العفوية نحتاج للتخطيط العلمي والذي يتطلب:

التحديد الدقيق للأهداف ووضوحها:

* بحيث تكون واقعية يمكن اختيار الوسائل والأساليب المناسبة لها.

* تحقيق عملية الترابط والانسجام بينها وبين الإمكانيات والقدرات المتاحة.

(١) عدة مصادر بتصرف شديد.

*وضع خطط واضحة المعالم لها برنامج موقوت زمنياً ذو مراحل وخطوات محددة ومدروسة تحقق الارتباط والتفاعل.

*التحديد الدقيق لأبعاد وحدود أية مشكلة ومدى علاقتها بتعويق الأهداف.

ترتيب الأهداف:

أي وضع أولويات لهذه الأهداف ومراحل تطبيقها بما يوصل للهدف النهائي عبر أهداف مرحلية (تكتيكية)، وتقسم الأهداف إلى:

*مباشرة: يمكن تحقيقها بالموارد المتيسرة ولا تحتاج إلى أبحاث أو تكنولوجيا جديدة (سنة واحدة).

*منتظرة: تحتاج إلى إمكانيات إضافية وموارد جديدة وبحوث وتكنولوجيا (٣:٥) سنوات.

*مستقبلية بعيدة: الوضع المثالي المأمول للجميع مستقبلياً، وتحتاج لأبحاث مستمرة لدراسة إمكانيات تحقيقها، ولا ترتبط هذه الأهداف بخطة رئيسية مباشرة ولكنها إجمالاً (١٥-٢٠) سنة.

حصر وتركيز الأهداف:

أي من غير تشتت بين أهداف كثيرة ومختلفة ومتفاوتة وربما تكون الطاوله السياسية لا تتحملها جميعاً في وقت واحد.

تحليل الأهداف:

عبر تحليل كل هدف، وملاءمته للإمكانيات والقدرات المتاحة مع الوضع في الاعتبار المستقبلات والتنبؤات التي تمت صياغتها وذلك في الخطوات التالية:

*توضيح الهدف.

*تحديد القدرات والإمكانيات اللازمة لتحقيق الهدف.

*تحديد الموارد التي يجب توفيرها لتحقيق الهدف.

*إجراء مقارنة دقيقة للإمكانيات والقدرات مع الاحتياجات اللازمة.

*إجراء دراسة تقييمية لمسألة تحقيق الهدف بالقدرات والإمكانيات المتاحة.

تحديد السياسات (البدائل):

ويتم فيها بناء السياسات المستقبلية التي تحقق الأهداف بأعلى قدر من الكفاءة، مع أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار (أقصر مدة)، وعامل الإمكانيات (أقل تكاليف)، وتحليل الوسائل البديلة (الاحتمالات)، والمقارنة بينها، اختيار الأفضل.

القاعدة الرابعة: واقعية الرؤية للخريطة السياسية.

يعتبر "نيكولا ميكافيلي" أول من ميز بين الأمور كما هي كائنة "the is" والأمر كما يجب أن تكون "the out" في السياسة^(١). ومن المهم التفريق بين المبدئية الأيديولوجية أو العقائدية وبين المرونة السياسية، فبينما تتعامل الأيديولوجيا أساساً مع الخيار الواحد فإنه من المعلوم أن السياسة تتعامل مع النسبية والخيارات المتعددة.

ولكي تصبح عملية الممارسة السياسية مغامرة محسوبة المخاطر بصورة علمية وقابلة للنجاح ينبغي ألا تغيب عن السياسي حيازة أدواتها المعرفية وإجراءاتها التأمينية المحسوبة؛ حتى لا تتحول إلى مجرد مقامرة اتكالية غير محسوبة العواقب، وللوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار ينبغي مراعاة ما يلي^(٢):

*توصيف الأزمة بوضوح.

*تحديد أهم ملامح المشكلة بدقة.

*معرفة أسبابها.

*وضع جميع الاستراتيجيات الممكنة للحل وتحديد أفضلها.

*وضع خطة عمل واضحة وآليات للتنفيذ والمتابعة.

فمن الممكن أن تدشن فئة سياسية في بلد ما مظاهرة حاشدة بالملايين للاحتجاج على أمر ما وفي إطار جو ثوري، ولكن من الخطير أن تتأخر تلك الدعوة لمدة طويلة عن الحدث مما يرسل رسالة

(١) اختصار كتاب القوة والسياسة.

(٢) بتصرف: جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠٠٨م، ص ٨٧.

بالتراخي أو تأتي الشعارات والمطالب مشوشة على الهدف الأصلي للمظاهرة، وبسقف قد لا يمكن الوصول إليه في الوقت الحالي أو تنفض الجموع دون الحصول على أية ضمانات لتحقيق مطالبها^(١).

القاعدة الخامسة: فهم المواقف والممارسات في سياقاتها المنطقية.

ينبغي لرجل السياسة معرفة الخصوم جيداً ومعرفة أهدافهم، و كذلك ممارساتهم أو تحركاتهم ولا يكفي في هذا المقام النظر إلى المواقف فقط، بل يجب الاهتمام بفهم الطبائع والدوافع أيضاً!! فقد يكون الموقف جيداً ولكن المنطلق قد يكون خطيراً في نفس الوقت، ومع وضع كل العوامل السابقة في سياقاتها الظرفية والطبيعية يمكن تقدير العواقب أو المآلات أي مقدار وكيفية تأثير تلك التحركات عليه وعلى جماعته السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكنه التخطيط للتحرك المناسب والمقابل وتحديد أهداف وآليات ذلك التحرك احتواءً أو إقصاءً، بالاقتراب من خصمه أو محاولة تغيير أفكاره ليقترّب هو منه^(٢).

القاعدة السادسة: ممارسة فن الممكن هو الطريق إلى غير الممكن.

تعرف السياسة بأنها فن الممكن؛ وتعني التعامل مع الواقع كما هو لا كما نريد أو نتمنى؛ وقد يكون هذا ظلماً للسياسة لأن عمل الممكن ليس فناً وإلا استطاع كل الناس ممارستها. فحركة الحياة لها ثلاثة أبعاد: الزمان والمكان والإنسان، وكل واقع سياسي له خصوصياته والتي لا بد للسياسة من التعامل معها في ضوء علاقة الممكن والمستحيل بالظروف الوقتية والواقعية أو المناخ السائد، وفي إطار يجمع بين حقائق الواقع وقدر من الخيال والأحلام الممكنة التطبيق التي تساعد علي تغييره في إطار من الممكن.

(١) وقد حدث مثل ذلك في مصر عام ١٩٥٤م وتم بعدها التكتيل بجماعة الإخوان.
(٢) السابق، ص ٩٨.

فن السياسة بين الممكن والمستحيل^(١):

في العادة فإن الأوضاع القائمة هي التي تتصالح وتتفق مع الثقافة المتعارف عليها، أما السياسة فهي التي تتعامل مع الوضع القائم بهدف تثبيته والمحافظة عليه (السياسية المتسقة)، أو بهدمه وتدميره (السياسة الثائرة)؛ وهناك ثلاثة أنواع من السياسة:

* سياسة فن الممكن في الزمن الممكن: وتتعامل مع الواقع وتدور في إطاره، فهي مصنوعة وليست مبدعة، لأنها مجردة عن الصراع وهو جوهر السياسة، فهي تبغي الاستقرار والاستمرار وتميل إلى التنازلات والحلول الوسط.

* سياسة فن المستحيل في الزمن المستحيل: وتهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة وتدميرها، ولكنها لا تفهم

ثقافة عصرها وما فيه من حتميات بشرية في الوضع القائم وفي المناخ السائد فتفشل وتخرج من الصراع خاسرة. ويمكن التمثيل لها بكثير من الحركات الإسلامية الثورية - خاصة المسلحة منها - التي أراد بعضها تجاهل حقائق الواقع والقفز على معطياته، لكنها انهزمت واضطرت للتراجع في النهاية.

* سياسة فن الممكن في الزمن المستحيل أو فن المستحيل في الزمن الممكن: ولها نفس الهدف السابق ولكنها

تستخدم الممكن هنا أو هناك ضد المستحيل هنا أو هناك، فتنجح في التغيير لتصنع واقعاً ومناخاً وثقافة جديدة، وغالباً ما تنتصر في الصراع.

ويندرج في النوع الأخير جميع الحركات التغييرية والرموز التاريخية؛ ويمكن أن نضرب له مثلاً حديثاً بالتجربة التركية حيث نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول للسلطة سلمياً وفي ظرف عقود قليلة من الزمان وفي ظل أوضاع عالمية ومحلية رافضة - بل ومعادية - للتجربة وأيديولوجيتها وكيف أنه كان يطمح لتطبيق نموذج إسلامي، ولكن إذا كان ذلك هدفاً بعيد المنال فلم نعطل ما يمكن أدائه الآن؟

(١) أحمد صبحي منصور، بتصرف: مقالة بعنوان: فن السياسة بين الممكن والمستحيل، جريدة الأهالي بتاريخ ١/٦/١٩٩٤م.

القاعدة السابعة: المكتسبات وعقدة الصراع.

تنبغي الإشارة إلى أن القدرة على الانتشار والتمدد لا تعني بالضرورة القدرة على التماسك وحماية المكتسبات إذا لم يتم التخطيط لذلك مسبقاً^(١). كما أن النجاح التكتيكي لا يغني عن الفشل الاستراتيجي؛ بمعنى أن اكتساب جولة واحدة قد يكون مؤقتاً بل ومؤخراً للخطة البعيدة الأمد والمستهدفة أصلاً.

وقد لا تبدو خطوة ما نجاحاً أو ربما يعتبرها البعض خطوة إلى الخلف كما لو عمل السياسي على تقليل أطراف الصراع المعادية له عن طريق عقد بعض التحالفات أو التمس السبل للاقتراب من بعض خصومه أو دفعهم لتغيير تصوراتهم عنه بخطاب يميل إلى اللين أو غير ذلك من الأساليب، بينما الأمر في حقيقته بخلاف ذلك؛ فمن المهم لرجل السياسة أن يعمل على تغيير موازين القوى لمصلحته.

وعلى السياسي في إدارته للصراع التركيز على أن تكون المكتسبات - باعتبارها النتيجة المرجوة - بالمعايير التالية:

- * أن تتوافق المكتسبات المحتملة مع الأهداف المخطط لها وهذا هو معيار النجاح الحقيقي.
- * التأكيد على أن المكاسب تنتزع ولا تمنح فالسماة لا تمطر ذهباً ولا فضة والخصوم لا يعطون المنح المجانية.
- * أن يستطيع الحفاظ عليها في النهاية.

فالمكتسبات الهشة: " هي تلك التي يمنحها لك العدو لتحيد عن هدفك ثم يسحبها منك بعد أن يسقط مصداقتك" وكخير نموذج يعبر عنها هو ما حدث في أزمة "حركة المحرومين" السود في أمريكا^(٢).

(١) كما حدث مع جماعة الإخوان مثلاً أبان ثورة يوليو ١٩٥٢م

(٢) Aforce More Powerful (2000). York Zimmerman Inc. WETA Washington, D.C. David, Min., USA: YZI. قواعد الممارسة، مرجع سابق، ص ١٠٣. عرضت الدولة الأمريكية على السود الثائرين تلبية كل مطالبهم ولكن

القاعدة الثامنة: تنوع الخطاب السياسي بحسب المرحلة والمخاطب.

الخطاب السياسي علم من علوم "فن الكلام"^(١) تكمن أهميته في التركيز على الهدف والقضية الجوهرية المراد وصولها للمتلقي بوضوح ووعي كامل، وهو حقل للتعبير عن الآراء، واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم، واقتسام السلطة، والفصل بين أنواعها.

فهو خطاب إقناعي، يهدف إلى حمل المخاطب على القبول، والتسليم بمصادقية الدعوى عن طريق توظيف الحجج والبراهين.

وخطاب رجل السياسة أو "الدبلوماسي الأول" كما يمكن أن نسميه؛ عادةً ما يعبر عن السياسة الداخلية أو الخارجية، فمن الواجب أن يكون مدروساً بعناية، وله مردودات إيجابية ومتفهماً للشعور الجماهيري ومراعياً للعلاقات مع الدول أو الكتل السياسية الأخرى، لا أن يصرح الساسة بأهوائهم أو حسب مصالحهم.

وبهذا نستطيع القول بأنه عبارة عن نتاج جماعي متكامل يصدر عن وعي، وإرادة، وللمتحدث السياسي قدر من الحرية تتجلى في استخدامه أنساقاً للتعبير عن فكره الشخصي- ورؤيته الواعية للقضية التي يلقي خاطبه بشأنها.

والدرس الأول في اللعبة السياسية هو القدرة على مخاطبة مشاعر الناس وتحريك الشارع وفق أجندات محددة، وبالتأكيد ليس ذلك باستخدام القوة ولكن بغسل الأدمغة والقدرة على الحشد الجمعي.

من خلال المشاركة السياسية في النظام نفسه؛ فإما أن يقبلوا فيفقدها شرعيتهم أمام أتباعهم خاصة أن المكاسب قد تكون هشة!!، وإما أن يرفضوا فيتهموا بتفويت الفرصة والخروج عن الشرعية!!
(١) قال في اللسان: "والخطابة والمخاطبة : مراجعة الكلام" وقال: " كلام عادي أو مزخرف، له أول وله آخر، وهو يتم بين متخاطبين أو أكثر يدخلان (يدخلون) في تفاعل بينهما (بينهم)" ويلاحظ أنه لم يغفل خاصية التفاعل فيه. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، مج ٥، دار صادر، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٤، مادة [خطب]، ص ٩٧-٩٨. وقال بنحوه الفيروزبادي في القاموس المحيط.

كما أن الخطاب السياسي سواء كان مباشراً أو غير مباشر لا يشترط أن يعبر بالضرورة عن العقيدة أو التوجه أو الأيديولوجيا السياسية المبرمجة بقدر ما يعبر عن هدف يرغب السياسي في الوصول إليه بما يناسب المرحلة، فالمحدثون يطلقون التصريحات لأهداف مختلفة، كالتأثير في المستمعين وترسيخ قناعة ما أو تبليغ رسالة، أو جس نبض الخصوم أو تصعيد حدة الخطاب أو إثارة الرأي العام إلى غير ذلك.

وكما امتلكت الجماعة السياسية عدداً أكبر من المرشحين والمتحدثين الرسميين أو غير الرسميين الذين لديهم إمكانية التخاطب والتلاسن الإعلامي، كلما أصبحت مهيبة الجانب في دائرة الصراع السياسي.

ويجب الانتباه إلى أن ملايين الناس قد لا يهتمون - مثلاً - بالاحتجاج من أجل معاناتهم الشخصية، لكنهم لا يترددون في تلبية نداءات سياسية أو دينية.

مصداقية الخطاب السياسي:

ولكن ينبغي أن نتفهم أن اللعبة السياسية بطبيعتها وبما تحمله من تضارب في القنوات والرؤى والتصورات تنتج نوعاً من الصراع الفكري أو المنازعات والخصومات، ولذلك يجب التمييز بين التصريحات الشخصية وبين الخطاب السياسي، فالتصريحات في حد ذاتها حق مشروع للجميع - مادامت تعبر عن رأي أصحابها الشخصي - إذ تصنع حالة من الشفافية والتواصل، ولكن ينبغي أن تنضبط تصريحات السياسي بالضوابط التالية:

*يشترط ألا تتهم أو تتهم من دون دلائل قانونية أو شرعية.

*ليس عيباً أن تكون لمصلحة شخصية مادامت مشروعة بشرط ألا تتقاطع مع المصالح العامة.

*تجنب الادعاءات الكاذبة على الآخرين لتحقيق مآرب شخصية أو حزبية.

* لا يجب أن تعتمد الكتل السياسية على إسقاط خصومها لتلميع صورتها أو تحقيق أهدافها، بدلاً من طرح برامجها لحل الأزمات السياسية، والإستراتيجية، ومعالجة الأوضاع والخدمات.

* لا يصلح أن يكون الخطاب السياسي متأرجحاً بين المنفعة الشخصية وحب الظهور ومداعبة عقول الأنصار والمساندين.

* يجب ألا تكون التصريحات لامركزية تعكس حالة الصراع السياسي للكتل المتحالفة والمتخالفة.

* لا يصلح أن تأخذ التصريحات والخطابات السياسية الصبغة الانفعالية إلا إذا كان الانفعال هو نفسه تكتيكاً مقصوداً لسبب مرحلي.

* يفضل أن تركز التصريحات على التقاطعات الواضحة في الرؤى المستقبلية لجميع الكتل.
الخطاب السياسي عندما يكون سيئاً:

وأسوأ تعبير عن فئة سياسية ما هو تضارب التصريحات، فلا يصلح أن تصدر التصريحات بقبول أمر ما ورفضه في آن واحد، كما لا يصح أن يطلق مسئول حكومي مثلاً تصريحات نارية ضد بلد معين في أثناء إجراء المفاوضات معه، فهذا الأمر أبعاد خطيرة؛ تنسحب على الشارع السياسي وقد تولد تشنجاً وتؤدي للاحتقانات وفقدان للثقة في القائمين على العملية السياسية برمتها وذلك لأنه دليل على:

* قلة خبرة في مجال العمل السياسي

* ضعف في إيجاد مخرج للعقد والمشاكل التي تعرض في العملية السياسية.

* ضعف تماسك المؤسسات السياسية.

* التخبط في إدارة الأزمات.

* عدم وجود رؤية واضحة للقضايا الإستراتيجية المستقبلية داخل الكتل السياسية.

* قد يدل على التداخل بين العمل التنفيذي والتشريعي أو الرقابي.

رابعاً: اللعبة السياسية و ضوابطها الشرعية.

يكثُر اللُغَط في قضية الممارسة السياسية بين الإسلاميين وخاصة منها ما يتعلق بدخول المجالس التشريعية؛ فمنهم من يعدها قبولاً بالتحاكم لغير الله تعالى ومقارفة لمحرم بغير ضرورة؛ ومنهم من يظن أنها طريقاً لتطبيق الشريعة وسبيلاً لنصرة الدين؛ ولا يكون هذا التضاد العنيف إلا بسبب الإغراق في النظر للجزئيات على حساب التناول الأصولي؛ والذي تحكم فيه المقاصد الكلية على ممارسة الجزئيات. وفيما يلي نتناول بعض الضوابط الشرعية المهمة والتي تسهم في تجلية هذه القضية.

أولاً: عدم مناقضة الممارسات لأصل حاكمية الشريعة

إن علاج هذه القضية يتراءى من طريقتين:

الأول: التأصيل:

فقد وضع الشارع الحكيم شريعته وحملها بكل عناصر بقائها وذودها عن حياضها لخصوصية الحفظ الرباني وحقيقة الاستخلاف الإنساني؛ وكذلك لجمعها بين أدلة الوحي من جهة والمقاصد الكلية والجزئية سواء كانت قطعية أو ظنية من جهة أخرى. فـ"تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها"^(١)، و"المقاصد هي المصالح"^(٢) كما يقول الشاطبي، وأعظمها الضرورات؛ وقد حصرها العلماء في خمس وهي: "حفظ الدين والنفوس والعقل والنسل والمال"^(٣)، وأولها وأهمها "حفظ الدين" وهو مقدم على غيره، وأصل الدين هو الإيمان والتوحيد.

ومعلوم أن الإيمان في حقيقته وماهيته هو اليقين بلا ريب والانقياد بالطاعة جملة وعلى الغيب: قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)، وهذه الطاعة ليست انتقائية في أمر دون آخر وإنما باتخاذ الله ورسوله حكماً واجب الطاعة في كل أمر فهذا هو محك الإيمان ومعقد الإسلام؛ قال تعالى: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا

(١) الموافقات ص ٨.

(٢) نظرية المقاصد عند الشاطبي للدكتور أحمد الريسوني.

(٣) السابق

يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا).

والثاني؛ التهديد:

إن الأهداف المرومة من وراء الممارسة السياسية واضحة عند كثير من العاملين للإسلام ممن قبلوا بهذا المنحى وتكاد تتلخص فيما يلي^(١):

* إقامة الحجة وإشاعة البلاغ.

* وإقامة ما يمكن من أحكام الشريعة المضیعة.

* والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الفساد والمفسدين بحسب الاستطاعة.

* وتحصيل المصالح الشرعية المعتبرة ودرء ما يضادها من المفسد، و دفع المظالم.

* واكتساب ردا الحصانة السياسية للتواجد وحرية الدعوة ومنع الاستئصال.

* وإعداد الكوادر السياسية المؤهلة للتصدر لقيادة الأمة في حال التمكين.

إن الأصل في الوجود في المجالس التشريعية و نحوها مما يرتضي السيادة لغير الله أو التحاكم إلى سواه أو التشريع من دونه هو الحرمة. وإذا كان الهدف من المشاركة السياسية والذي يعطيها المشروعية هو زيادة الشرعية – كما تقدم – وليس هدمها أو نقضها، فيجب عدم الحيدة عن هذه الأهداف. ومعلوم أن مجرد الاقتراب من الممارسة البرلمانية فيه من هذه الشبهة ما فيه؛ فيجب السعي في زيادة الانفكاك بين الأصل والاستثناء، كما لا ينبغي التسويغ للباطل أو محاولة إسباغ المشروعية عليه.

ثانياً: الشرعية تستمد من الشريعة وليست من الممارسة

عند مناقشة القضايا الشرعية الحساسة ينبغي علينا أن نحرص على توصيف الأشياء بما يناسبها فالممارسات السياسية المختلف عليها كالمشاركة في البرلمانات هي حالة استثنائية أوجبها

(١) د. صلاح الصاوي، مدخل إلى ترشيده العمل الإسلامي ط٢، الأفاق الدولية للإعلام ١٩٩٤م، ص١٣٦.

ضرورة^(١) ملجئة أو حاجة أنزلت منزلتها كما سيتبين بعد، ولا تعني إضفاء الشرعية على ما ليس بشرعي أصلاً كالديموقراطية مثلاً، وهنا مسائل مهمة:

١- يجب أن يعلم أن شرعية الأحكام الاستثنائية كالرخصة هي في الممارسة وليست الأصل وهذا الضابط هو ما

يحفظ دين الله من التحريف؛ "فقد تبيح الضرورة الشيء ولكن لا تثبت حكماً كلياً في الجنس، بل يعتبر تحققها في كل شخص، كأكل الميتة وطعام الغير"^(٢). لذلك ينص ابن تيمية على وجوب السعي في رفع الضرورة، بل ما يقرره كافة الفقهاء: "فالضرورة تبيح المحظور وتسقط الواجب، ولذا فإنها تكون مؤقتة، وتقدر بقدرها، وتزول بزوال سببها"^(٣).

٢- وعلى هذا تنبغي مباشرة الممارسة البرلمانية على أنها عمل محرم أصلاً وقد تقرر عند الفقهاء أن مباشرة

الحرام للتخلص منه جائزة؛ وهو اختيار شيخ الإسلام؛ قال ابن عثيمين: "ومباشرة المنوع للتخلص منه ليست محظورة بل مطلوبة" وقال أيضاً: "فمباشرة الشيء المنوع للتخلص منه لا يمكن أن يَأْتَمَ الإنسان به، لأنَّ هذا من تكليف ما لا يُطاق"^(٤). وفي تفصيله يقول الشيخ السعيداني: "اعلم أن الحرام نوعان: إما محرم لحق الله تعالى، وإما محرم لحق المخلوقين، وكلاهما لا تجوز مباشرتهما بأي أنواع المباشرة، لكن استثنى العلماء من ذلك مباشرة واحدة فقط، وهي المباشرة من أجل التخلص من الحرام توبةً لله تعالى"^(٥).

٣- إلزام الخصم بما يلتزم به ليس التزاماً منك به؛ مثل القواعد الدستورية ورأي الشعب أو الأغلبية وغيرها. كما

يلزم اليهودي أو النصراني بما يعتقد حجيته، ولا يعد هذا اعتقاداً مني به.

(١) في نقاش مع أحد أهل العلم؛ اعترض على كون المشاركة البرلمانية ضرورة بأن: الاستمرار ينفي الضرورة، وكان الرد: أن الاستمرار يزول إذا زالت أسبابه.

(٢) الجويني، البرهان، ص ٩٤٢.

(٣) عدة مراجع مذكورة في الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٦١/١٦.

(٤) الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، الجزء الأول، باب الاستجاء، ص ١١٠.

(٥) الشيخ وليد بن راشد السعيدان، تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية، القاعدة الثانية والأربعون.

٤- ممارساتنا ليست تشريعاً وتحتاج كل ممارسة جزئية لدليل منفصل؛ وهذا ضمان

ضروري لضبط بوصلة كل

من الفهم والحركة معاً، وليعتبر بالتحريف الذي آلت إليه النصرانية من خلال سلسلة طويلة شرعت فيها الممارسات والمفاهيم الباطلة.

ثالثاً: عدم شرعية الأوضاع لا يستلزم عدم شرعية الممارسات

إن كمال الشريعة الإسلامية يقوم على أساس أن الإسلام نظام متلائم مع النظام الكوني والقطري والسنني والسببي وليس شاذاً عنه وذلك لتحقيق العبادة والعمارة والخلافة. فأما قضايا الإنسان على مستوى الفرد فتتضبط بالنصوص الجزئية، وأما القضايا العامة - خاصة منها المعاصرة كالعمل السياسي وغيره - فخير ما يعالجها هو التداول المقاصدي.

فأما مقاصد الشريعة فسماتها الأساسية هي:

*الجماعية في الأمور كلها وللناس كافة.

*التوسط بين مصلحتي النفس والدين^(١).

*اليسر لا بمعنى التسبب وإنما بتوسط المقاصد بين النص ومجال عمله.

*التدرج لا بمعنى تحليل الحرام وإنما بمراعاة واقع الناس^(٢).

وأما القضايا المعاصرة؛ فتحتاج إلى الاجتهاد على وجهين:

*استنباط وصياغة المقاصد.

*فهم الواقع وحسن تنزيل تلك المقاصد وفق التدرج واليسر والتوسط والواقعية.

فمثالية الشرع ليست في تحقيق ما نتمناه "كإقامة شرع الله كاملاً غير منقوص"، وإنما هي في واقعيتها أي بتحقيق أمثل ما يمكن في واقعه المعاش؛ أي ما نقدر على إقامته وإنفاذه بمصلحة راجحة يقول ابن تيمية: " ليس المعتبر في الشرع القدرة التي يمكن وجود الفعل بها على أي وجه

(١) تقدم النفس أحياناً لأجل حياة الدين في حال الجهاد مثلاً والعكس في حال النطق بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان.

(٢) كما قال خامس الراشدين لولده: " أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة فيدعوه جملة فتكون من ذا فتنة".

كان بل لا بد أن تكون المُكَنَّةُ خالية عن مضرة راجحة بل أو مكافئة" (١)، كما يشترط ملاءمة الواقع له وقبوله. كما ذكر ابن القيم الفقيه ليس هو الذي يلقي العداوة بين الشرع والواقع". ومن أمثلة ذلك من سيرة سيد المتقين (ص) قبوله لجوار المطعم بن عدي؛ فهذه ممارسة شرعية في وضع جاهلي.

رابعاً: استيفاء شرعية الممارسة بأثرها على الأمة

أصل الشرعية لأمر ما يثبت بالدليل واستيفاء الشرعية يأتي بمدى تقبل الأمة وتفهمها واستعدادها له وكذلك بالأثر العام عليها. فلا يجب أن نكتفي فقط بأصل الدليل على وجوب شيء ما أو تحريمه وإنما ينبغي الوصول لمرحلة القبول لدى عامة الأمة. فحاكمية الشريعة أصل لا مرية فيه وبطلان كثير من الأوضاع والقوانين حق لا جدال فيه بل قد يكون من المعلوم من دين الله بالضرورة (٢) ولكننا نحتاج أن تصل هذه الرؤى والقناعات إلى عموم المسلمين لكي لا ندخل في خصومة مع الأمة نفسها لا مع أعدائها فلم يقتل النبي (ص) عدو الله ابن سلول حين قال: (لَيْئَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) لكي لا يتحدث الناس أن محمداً (ص) يقتل أصحابه، كما لم يعد الكعبة إلى ما كانت عليه لأن الناس يعظمون الكعبة وهم حديثوا عهد بجاهلية؛ فعن أمنا عائشة أنها قالت: سمعت رسول الله (ص) يقول: (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية أو قال: بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر) (٣).

خامساً: اللقاء مع المخالفين على مصالح مشروعة

لا خلاف بين أهل العلم على مشروعية المعاهدة والتعاقد على المساعدة والتعاقد على الخير بل والتزام رأي القائمين عليه في غير معصية الله ورسوله (ص) وهذا في حقيقته هو مفهوم "الحلف"

(١) الفتاوى (٧٣٢/١٠).

(٢) تتسع دائرة المعلوم من الدين بالضرورة وتضيق بحسب الزمان والمكان ومدى انتشار العلم أو ضده.

(٣) صحيح مسلم، الحج، نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث (٢٣٦٩).

قال رسول الله (ص) في حلف الفضول: "لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم ولو أدعى به في الإسلام لأجبت"^(١)، وللحلف الشرعي شروط أهمها:
* ألا يكون تحالفاً على باطل أو تحزباً على أصل بدعي يخالف أصول أهل السنة والجماعة؛ فهو أصل نشوء الفرق الضالة؛ يقول الشاطبي: "إن هذه الفرق إنما تصير فرقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين أو قاعدة من قواعد الشريعة" ثم يقول: "ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات"^(٢).

* ألا يكون حلفاً ضد السلطان الشرعي المقيم للحق فيكون من منازعة الأمر أهله.

* ألا يعقد عليه الولاء والبراء والتعصب المذموم.

* ألا يترتب عليه أمر من أمور الجاهلية التي نسخها الإسلام كالإرث وغيره؛ قال النووي: "وأما المؤاخاة في الإسلام والمخالفة على طاعة الله، والتناصر في الدين، والتعاون على البر والتقوى وإقامة الحق، فهذا باق لم ينسخ، وهذا معنى قوله (ص) في هذه الأحاديث: (وأما حلف كان في الجاهلية، لم يزهده الإسلام إلا شدة). وأما قوله (ص): (لا حلف في الإسلام)، فالمراد به حلف التوارث، والحلف على ما منع الشرع منه"^(٣).

سادساً: جزئية الممارسة لا تنافي شمول الاعتقاد

فينبغي أن يكون من يمارس العمل السياسي مؤمناً بالكتاب كله وبمرجعية الشريعة كلها مبادئها وأحكامها الكلية والجزئية؛ قال تعالى: (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَسَدِّ الْعَذَابِ وَمَا لِلَّهِ

(١) ابن هشام: ١٣٣/١، وهو صلى الله عليه وسلم يقصد حلف الفضول ويسمى بالمطبيين لأن أغلب من فيه كانوا في حلف المطبيين أصلاً.

(٢) الاعتصام للشاطبي: ٢٠٠/٢ - ٢٠١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: ٨١/١٦ - ٨٢.

بِعَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) فلا ينبغي أن يتبعض الإيمان عنده أو يتجزأ في أصله فهذا قد سماه الله كفرةً وتوعد أصحابه.

ولكن هناك فرقاً بين تبعيض الإيمان وتبعيض الممارسة؛ بمعنى أن من يمارس العمل السياسي كضرورة ملجئة بغية تحقيق المصالح الشرعية الراجحة ودفعة غائلة الكفر والعلمانية والانحلال عن الأمة مع إيمانه التام بالكتاب كله وأنه لا حكم إلا الله؛ فإن مثل هذا إنما هو مجتهد بين الأجر والأجرين؛ فهذه تجزئة عملية لا اعتقادية.

وقد يعترض على هذا بأن الكفر عملي أيضاً فترك بعض العمل قد يكون كفرةً، فيرد عليه بأن هناك فرقاً بين من يترك بعض العمل لعدم قدرته عليه فهذا معذور ومن يتركه مع تمام القدرة فهذا من نواقص إن لم يكن من نواقض الإيمان وأصحابه هم الذين عناهم الله لأنهم لم يكونوا معذورين فيما قاموا به.

كما أن الواجب الشرعي منوط بالقدرة وهي كاملة في باب الاعتقاد القلبي الذي لا سلطان لأحد عليه ولكنها محدودة في باب الممارسة وعمل الجوارح بدليل حديث الأمر والنهي؛ قال (ص): (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان)^(١) فأجاز ترك بعض العمل لعدم القدرة في اليد واللسان ولم يجزه في القلب^(٢).

سابعاً: الحاجيات العامة تنزل منزلة الضرورة

كثير من الأمور يعترض عليها بأنها ارتكاب لحرام من غير ضرورة ظاهرة؛ وكما هو مقرر في الأصول فإن: "الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة في حق آحاد الناس"^(٣)؛ فالأمة اليوم – وفي ظل تضييع الشريعة الغراء – تموج بحاجات عامة ماسة تعم كل شئون الحياة؛ وتعسر على الناس حياتهم؛ وتفسد عليهم ما تبقى من دينهم؛ وعلى هذا فهي بمثابة ضرورات قد تلجئ إلى بعض

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الإيمان، حديث رقم: ٤٩.

(٢) يراجع شرح الحديث الرابع والثلاثين من الأربعين النووية للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

(٣) الغياني للجويني ص ٤٧٨، البرهان للجويني ٦٠٦/٢، وانظر أيضاً: موسوعة القواعد الفقهية ص ٥٩، لفضيلة الدكتور عطية عدلان.

الممارسات السياسية - المتعلقة بالتشريع وسن القوانين - رغم كونها ممنوعة من حيث الأصل ؛
فعلى سبيل المثال:

* في جانب التعليم: قوانين منع المنتقبات من الدراسة.
* وفي الجانب الاجتماعي: قوانين رفع سن الزواج وسفر المرأة بدون محرم.
* وفي الجانب الاقتصادي: مثل إلقاء الناس للربا بمنع البنوك الإسلامية في بعض البلدان
أو منع المضاربة الشرعية وتوظيف الأموال بالحق. إلى غير ذلك من الشئون العامة.
* بل إن هناك بعض الأمور المتعلقة بالضرورات الأصلية - لاتصالها بحفظ الدين نفسه -
كمحاولة تزييف

الهوية وإلغاء أي ذكر للشريعة الإسلامية.
وإذا كانت السياسة الشرعية هي: إدارة لشئون عامة الناس فالخلل فيها عام، قال ابن عقيل في
تعريفها: "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم
يضعه الرسول (ص)، ولا نزل به وحي"^(١).
وعرفها ابن نجيم الحنفي بأنها: فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل
جزئي؛ قلت: وهذا يعم الحاكم وغيره؛ فالسياسة الشرعية بشكل عام هي تطبيق لأحكام الشرع
فيما ورد فيه نص، ومراعاة المصالح ودرء المفاسد فيما ليس فيه نص.

ثامناً: التفريق بين السكوت عن بعض الحق وبين قول الباطل.

إنه لمن الواجب التأكيد على أن المؤمن يسعه السكوت عن بعض الحق؛ ولكنه لا يسعه بحال
أن يقول الباطل إلا في حال الإكراه المعتبر بضوابطه؛ فالقاعدة أنه: "لا ينسب لساكت قول ولكن
السكوت في معرض الحاجة بيان"، وما يزال المرء في مندوحة من دينه ما سكت عن قول الحرام أو
الألفاظ المشتبهة في معرض الخطاب السياسي؛ منعاً للتلبيس على الأمة والترويج للباطل.

(١) تراجع: "الأحكام السلطانية" و "السلوك في سياسة الملوك" و "تسهيل النظر وتعجيل الظفر"، للموردي.

أما كون السكوت في معرض الحاجة بياناً فهذا مقيد بشرط عدم المفسدة الظاهرة الراجعة أو في حالة عدم الإكراه فقد اعتبرهما الشرع وعفا عن أصحابهما؛ خاصة إذا وجد في الأمة من يقوم بواجب البيان ولذا يفضل عدم مشاركة الدعاة والمربين والمتصدرين للفتوى والتوجيه بأنفسهم في مثل هذه الممارسات - وإن كانت تتوجب رقابتهم لها - كما ينبغي أن تتوجه جهود من يقبلون هذه الممارسات ومن يرفضونها على السواء إلى ذم المناهج غير الشرعية في أصلها كالديموقراطية وغيرها وليس ذم المشاركين فيها لضرورة ومصالح عامة راجحة.

ويستدل لهذا أن الله تبارك وتعالى أمر المؤمنين بالسكوت عن ذم الباطل لمصلحة راجحة؛ قال تعالى: (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ) ولكنه أمرهم أيضاً ألا يقولوا الباطل أو يركنوا إليه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ قال تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ. وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ).

تاسعاً: وسائل الفعل السياسي غير توقيفية ولها حكم مقاصدها.

وسائل الفعل السياسي ليست منحصرة في المشاركة التشريعية، لكنها تشمل ما هو أوسع من ذلك من أعمال طلابية ونقابية ومحليات وممارسات شعبية عامة أو القيام بمظاهرات واعتصامات وما يشابهها؛ وذلك لثلاث مقدمات تقررت في علم الأصول:

*الفعل السياسي من جنس العاديات، لا العباديات.

*الأصل في العاديات الإباحة، لا التحريم.

*المباح من حيث الأصل، يتغير حكمه بحسب مقصوده وما يفضي إليه.

فيترتب على ذلك أنه لا يطلب في الفعل السياسي دليل الإباحة، بل على الحاضر أن يأتي بالدليل، وإلا فالأصل ما ذكرنا. ومعلوم أن الوسائل لها حكم مقاصدها وهي تبع لها؛ قال الشاطبي: "وقد تقرر أن الوسائل من حيث هي وسائل غير مقصودة لأنفسها، وإنما هي تبع للمقاصد"^(١).

(١) الموافقات ٢/٢١٢.

وشروط اعتبار الوسائل:

* النظر في الوسيلة ذاتها: فيشترط أن تكون في ذاتها مشروعة.

*النظر في المقصد الذي تفضي إليه هذه الوسيلة.

*النظر في درجة الإفضاء: فإن تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصد فإن الوسيلة يسقط

اعتبارها^(١) ويشترط أن يكون مقطوعاً به، أو غالباً^(٢).

*النظر في المآل: فلا يترتب على هذه الوسيلة مفسدة تزيد على مصلحة هذا المقصد أو

تماثلها^(٣).

وعلى هذا فقد يعترض على بعض الوسائل أو الممارسات الغير مشروعة كالشاركة في المجالس

التشريعية بأنها محرمة حتى ولو أفضت إلى مقاصد مشروعة فلا تدخل في هذه القاعدة؛ والجواب

أنها لما جازت للضرورة صارت في حكم الرخصة؛ وهي وإن كانت لا تجيز الأصل فقد صارت

مشروعة في هذا الحال كما تقدم.

خامساً: نماذج تطبيقية للعبة السياسية بين الشرع و الواقع.

لناقشة النماذج التطبيقية للممارسات السياسية التي حاولت الشعوب الإسلامية من

خلالها التعبير عن إرادتها كان من الواجب أن نتناول الصور المتعددة لهذه المشاركات في

مستوياتها المختلفة بشيء من التفصيل قد لا تسمح به هذه العجالة وإنما نكتفي بالإشارة إليها

فقط:

١ - نموذج الحكم الكامل: سواء كان نتاجاً لمعترك عسكري كالتجربة الطالبانية في

أفغانستان؛ أو لصراع

سياسي كالنموذج التركي المتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

(١) القواعد للمقري ، ٢٤٢/١

(٢) إعلام الموقعين ، ٢٧٩/٣ ، والموافق ، ٣٥٨/٢

(٣) القواعد والأصول الجامعة ، ص ١٠ ، شرح تنقيح الفصول ، ص ٤٤٩ .

٢- نموذج تشكيل الحكومة: وهو مستوى أقل اكتفت به فئات أخرى كحركة حماس في أراضي اتفاقية أوسلو.

٣- نموذج المشاركة البرلمانية: ومارسه جماعة الإخوان المسلمين في العديد من الدول الإسلامية بالإضافة

إلى بعض القطاعات السلفية في دولة الكويت وغيرها.

٤- نموذج التظاهرات والاحتجاجات: كالتى أسفرت في التجربة الجزائرية^(١) عن الوصول إلى اكتساح جبهة الإنقاذ لنتائج الانتخابات.

البرلمانية في العام ١٩٩٢م، وكذلك التجربة المصرية مؤخراً والتي وصلت إلى ذروتها في بلوغها مرحلة الثورة الشعبية الكاملة وهذا النموذج تحديداً هو ما نحن بصددته للتشابه الكبير بينهما؛ وهو ما قد يساهم في رسم ملامح المرحلة المقبلة وتحديد الفرص أو المهددات الحالية أو المحتملة.

*وفي البدء ينبغي الإشارة إلى أن انفتاح الحالة السياسية في كل من مصر- والجزائر قد حدثت نتيجة للضغط الشعبي العاتي والفرق بينهما أنه في الحالة الجزائرية جاء من داخل نفس مؤسسة النظام السياسي الحاكم نفسه بعكس الحالة المصرية فقد حدثت عملية التغيير بإقصاء النظام ومحاولة صناعة منظومة أخرى. وفي هذا السياق يجب التأكيد على نقطتين:

الأولى: أهمية الضغط والاحتجاجات كوسيلة مهمة لتعديل أو إعادة تشكيل ميزان القوى. والثانية: كون التغيير حدث من داخل النظام في الجزائر هو ما سهل "تغوله" وانقلابه على الممارسة الديمقراطية فيما بعد وهو ما لا يتوفر في الحالة المصرية ولا يسهل تكرار التجربة. *وفارق آخر مهم وهو أن واجهة التغيير في الجزائر كانت إسلامية محضة مما سهل تحييزها ومن ثم حصارها وتعميق الفجوة بينها وبين عموم الشعب والقوى السياسية ذات المصلحة فيما

(١) يراجع كتاب الحرب القذرة، حبيب سويدية، ترجمة روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة ١ (٢٠٠٣م).

بعد وهو ما حرصت القوى الإسلامية المشاركة في ثورة ٢٥ يناير على تجنب تكراره من حيث التواري عن الصدارة والاشترك مع بقية القوى السياسية دون تفرد.

*ومن أوجه الشبه بين الحالتين أن كليهما جاءت استثماراً لحالة عامة من السخط الشعبي العام جراء الممارسات الحكومية الجائرة؛ فنجاح أي حراك من هذا النوع مرتبط بمدى قوة الحاضنة الشعبية وتفهمها لقضيته؛ ولو عملت الحكومات على زيادة نسبة الرضى الشعبي عبر قراراتها وسياساتها لربما أمكنها تجنب هذا المصير^(١).

*ووجه آخر من أوجه التشابه بينهما هو مركزية الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية كلاعب أساسي في الحالتين مع اختلاف الأداء بينهما، وهذا ما يحتم علينا إعطاء هذه القوة قيمتها الحقيقية كرقم صعب في المعادلة السياسية وعدم الاغترار بصمتها في بعض الأحيان. فينبغي وضع هذا الثقل في الاعتبار وعدم إهماله أو التقليل من قيمته وربما مواجهته والصدام معه؛ اغتراراً بكثرة الأعداد كما حصل في الجزائر من قبل وكما قد يتصور البعض في مصر- اليوم، وكذلك ينبغي عدم تضخيم هذه القوة والتسليم الكامل في التعاطي معها بما يمنع من اتخاذ أية إجراءات تكفل الحقوق المشروعة وتحقق التوازن المطلوب.

*ومن الفوارق الواضحة بين المؤسستين العسكريتين في كل من مصر- والجزائر هو علاقة الأولى بالشعب واتصالها المباشر معه وانفصالها عنه في الحالة الثانية واستعدادها للاستعداد عليه؛ وقد يعترض على هذا بالحقبة الناصرية باعتبارها بدأت بانقلاب عسكري دعمه الشعب ثم بطش بالعديد من طوائفه فيما بعد وتسلط عليه بموجب السلطة الشمولية؛ ويجاب على هذا بأن الجيش استطاع في تلك الحقبة سحب البساط من تحت أقدام الإخوان - وكانوا وقوداً لحركة يوليو - وليتصدر المشهد وحده كان لابد من القيام بذلك؛ ولذا فينبغي عدم تقديم الولاء غير المشروط للسلطة العسكرية اليوم بما يتيح تكرار المشهد مرة أخرى.

*وفي الحقيقة أن قدرة جبهة الإنقاذ على التماسك في المشهد الجزائري كانت أقوى مما يتوقع لعدم وجود نواة قوية يمكنها جمع كل تلك الكتل المتفاوتة والمتباينة نسبياً إلا أنه وبعد انقلاب

(١) يراجع نموذج إيستون.

العسكر على الأوضاع كان لابد أن يتبدل الموقف فقد تم إنهاء كل مصادر القوة للجبهة متمثلة في الدور العلمي والدعوي والسياسي ولم يتبق لها إلا القوة العسكرية والتي كانت هي الأضعف مقارنة بقوة الجيش وحتى هذه القوة فقد تم اختراقها وإضعافها واحتواؤها بعد اختراق أجهزة المخابرات لها^(١) وتفريغها فيما يعرف بالجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والتشويش الرهيب والدموي عليها متمثلاً بفرق الإرهاب أو ما سُميَ "بكتائب الملتحين" التابعة للجيش الجزائري وكذلك "فرق النينجا" أو "فرق الموت" وما قامت به من عمليات إجرامية^(٢) في كافة مناطق الجزائر وخاصة مناطق تركيز الإسلاميين كنوع من النكاية فيهم بقتل وتشريد أهلهم وإصاق الاتهامات بهم أيضاً كما حدث في مذبحه "بن طلحة"^(٣) قرب العاصمة الجزائر وغيرها^(٤).

*وفي وجهة نظري فإن ما ساعد على هذا بالدرجة الأولى هو دخول جبهة الإنقاذ وقياداتها في صراع صفري أو وجودي مع النظام وقوته الضاربة مع عدم الاستعداد للحل البديل والخيارات الأخرى وكذلك مع عدم امتلاك أدوات هذا الصراع أو القدرة على حسمه لصالحه وكان من الطبيعي خسارة الجبهة للمعركة بوجهيها السياسي والعسكري.

ويشبه الوضع السياسي الإسلامي في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير هذه الملامح على الأقل فيما يتعلق بعدم الاستعداد أو وجود رؤية محددة وخيارات بديلة في حالة إذا ما تغيرت وجهة البوصلة في أي اتجاه لا سمح الله.

*وبالمقابل وبالنسبة لهذه النقطة تحديداً فلم يدخل حزب الحرية والعدالة التركي "معركة الوجود" هذه بقدر ما يمكن أن نسميها "معركة الحدود" فكل يوم كان يكسب حدوداً جديدة في المعركة الدائرة بينه وبين النظام الألماني الصارم محمياً بالجنرالات وظل يتمدد حتى أجبرهم على التنحي.

(١) يراجع كتاب محاربة التجسس الجزائري، حربنا ضد الإسلاميين (بالفرنسية)، العالم الجديد للطباعة، لعبد القادر تبيغا (ضابط سابق في مصلحة الأمن والاستعلامات "دي آر أس")، وكذلك شهادة العقيد محمد سمرأوي في كتابه "سنوات الدم".

(٢) تتراوح أعداد من قتلوا في مجازر الانقلاب في الجزائر كما قدرتها بعض المصادر الحقوقية والصحافية والسياسية بـ ١٥٠٠٠٠ شخص خلافاً للمفقدين.

(٣) نصر الله يوس، من قتل في بن طلحة، ترجمة ميشيل خوري، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة ١ (٢٠٠٣م).

(٤) كمجزرة القتل الجماعي للسجناء السياسيين في سجن البرواقية، ومجزرة الرمكة، ومجزرة رأس الوادي، وغيرها كثير.

*وجدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية قد احتاجت حال انقلابها على الشرعية إلى استعمال فئة أخرى سياسية محسوبة على العمل الإسلامي كجهة نفوذ مجتمعية لإهدار شرعية جبهة الإنقاذ رغم ما يمتلكه الجيش من قوة فلا ينبغي أن يقلل الإسلاميون من تقديرهم لحجم قوتهم وقدرتهم على التصدر التدريجي إذا أمكن تفعيلها في الاتجاه الصحيح. كما لا ينبغي لهم أن يقللوا من خطورة انحيازهم إلى الباطل.

*إذا كانت السياسة هي فن تحصيل القوة وتوزيعها والحفاظ عليها واستثمارها فقد نجحت تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تجميع كثير من القوى الإسلامية الفاعلة وحشدها بحيث صارت قوة ضاربة في زمن وجيز وهو ما لم يحدث في بلد كمصر بعد الثورة بينما ظلت أغلب الائتلافات والتجمعات الإسلامية هشة بنيوياً وغير قادرة على الحشد شعبياً كما لم تفلح حتى الآن في تشكيل ولو تحالف سياسي فضلاً عن أن يكون دعويّاً؛ إذ مازالت بعض الأحزاب الإسلامية تفضل التحالف مع القوى الليبرالية أكثر من مثيلاتها، وكل ما سبق يجعل الساحة مؤهلة لقبول "المكتسبات الهشة" التي قد تمنح في صفقات منفردة مما يؤثر على المصلحة الإسلامية ككل بل والمناخ الوطني جملة.

*امتازت الممارسة السياسية في الجزائر بتكامل الخطاب بين أبرز قادتها عبر الخطاب السياسي للشيخ عباسي مدني والخطاب العقائدي الرسالي للشيخ علي بلحاج الذي امتاز بوضوح الرؤية بخصوص الفرق بين الممارسة الديموقراطية والتحاكم إليها دون اللجوء إلى محاولة "شرعتها طالما كنا سنمارسها"؛ كما يحدث في ممارسات أخرى.

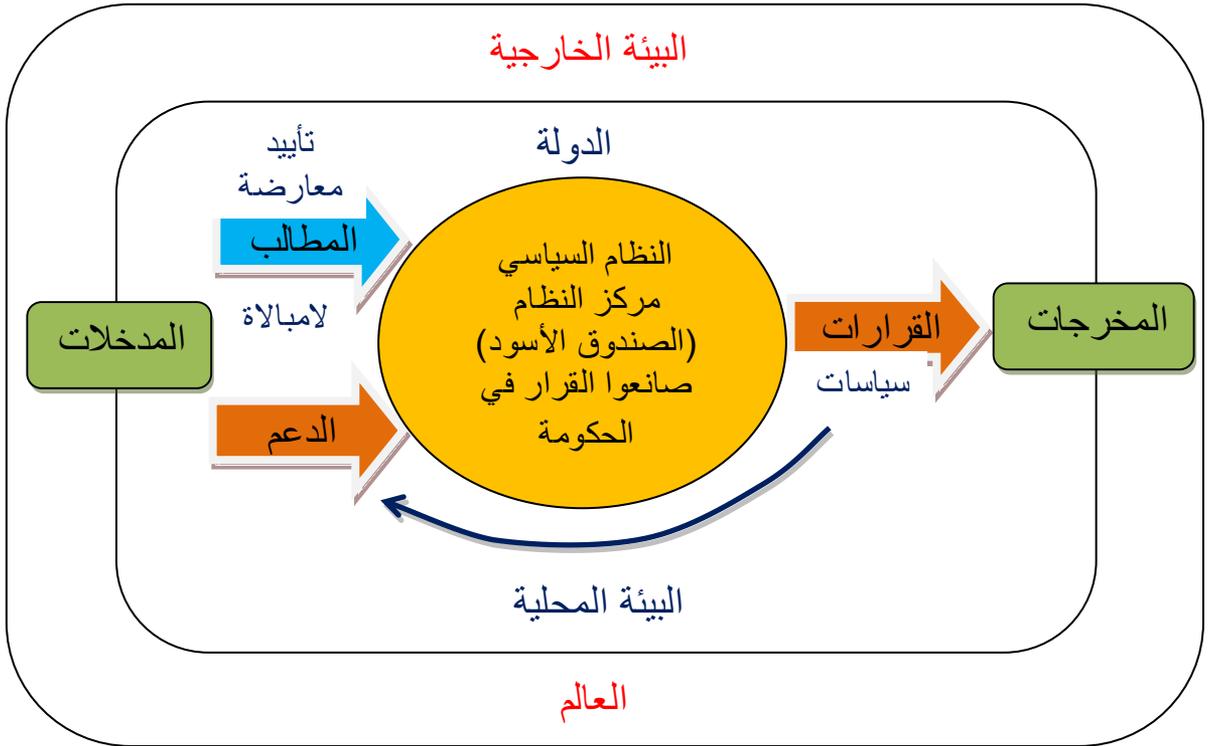
*وفي رأيي أنه لا ينبغي قياس تجربة على أخرى مع اختلاف المعطيات بينهما فليست التجربة الجزائرية قابلة للتكرار في مصر ولا غيرها بل ربما ولا في الجزائر نفسها إذا فتحت الحريات مرة أخرى؛ وفي هذا السياق ينبغي الإشارة لما يلي:

١- العوامل الداخلية مثل العاطفة الشديدة التي تميز المجتمع الجزائري وما يلازمها من عصبية شديدة لقناعاته، وتسלט اللالكائين هناك وشدة ولائهم لفرنسا وغيرها من عوامل تمثل خصوصيات لا يتسع لها المجال.

٢- ملاحظة البيئة الخارجية وتأثيرها على الصراع فالمؤسسة العسكرية في بلد كمصر- مازالت ترنو بقلق لإشارات الخارج الأجنبي ورضاه أو سخطه وإمكانية قطع المساعدات من عدنها، بينما تدين مثليتها الجزائرية بالولاء الكامل للغرب، فلا بد من أخذ القوى الغربية في الاعتبار وتحديد أهدافها عند أية ممارسة سياسية إسلامية.

٣- اعتبار الظروف الزمانية والمكانية المحيطة في المناخ الدولي؛ فخضوع مجتمع كالمجتمع الجزائري للاستبداد الشرس لعقود طويلة قبل انتخابات ١٩٩٢م جعل الواقع هناك مؤهلاً لقبول المآسي التي حدثت وهو ما قد لا يكون ممكناً اليوم . كما أن القوى العالمية المستكبرة في أضعف حالاتها بسبب ما تعانيه من أزمات اقتصادية خانقة، وخسائر مادية وبشرية غير مسبوقه في العراق وأفغانستان^(١) وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول مدى إمكانية تدخلها بفاعلية في جبهات أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة لفرض إرادتها.

(١) كانت العسكرية الأمريكية تفتخر بأنها القوة الوحيدة القادرة على خوض معركتين كبيرتين في وقت واحد، وها هي تخوضهما فهل تستطيع فتح جبهات جديدة؟



نموذج إيستون لتحليل النظم السياسية